

# الإنسان في مواجهة الطبيعة الأمم

نيكول لافرامبواز وسباستيان أسيفيدو

فهل هناك كوارث طبيعية أكثر عددا اليوم، وأشد وطأة، من كوارث الأمس؟ أم أننا ببساطة أكثر علما بسبب التغطية الإعلامية الحية والحديثة والمستمرة على مدار الساعة؟ وماذا عن استجابتنا؟ وهل وضعنا — بما لدينا من تكنولوجيا واتصالات متطورة — تصورات لسبل التأهب والاستجابة لهذه الكوارث بطريقة تنقذ الأرواح وتحد من الضرر الاقتصادي؟ وعلى مدى الخمسين عاما الماضية، زاد فعليا تواتر الكوارث الطبيعية (راجع الرسم البياني ١). وقد حدث تحسن كبير جدا في إبلاغ الكوارث، ولكن كما هو موثق حدثت أيضا زيادة في عدد الكوارث المناخية وشدها، ويتركز عدد أكبر من الأشخاص والأصول المادية في المناطق المعرضة للخطر. ومن المثير للاهتمام أن عدد الكوارث المبلغة في العقد الماضي انخفض بشدة، إلا أن الزيادة استمرت في عدد الأشخاص الذين تضرروا من الكوارث وفي التكاليف المتصلة بها.

## الفقراء أكثر عرضة للمخاطر

وتكون الكوارث الطبيعية أكثر شيوعا، ويكون المتضررون منها أكثر عددا في الاقتصادات النامية (جميع البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل حسب

لا تزال صور الدمار والأسى التي أعقبت الإعصار هايان، الذي ضرب الفلبين في نوفمبر ٢٠١٣، حية في أذهاننا. وهي تستدعي مشاهد مماثلة للدمار الذي أعقب التسونامي الكبير الذي ضرب جنوب آسيا في عام ٢٠٠٤ وإعصار كاترينا الذي ضرب الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥. ولا تقتصر الأضرار على الآثار المباشرة. وفي نوفمبر ٢٠١٣، نشرت صحيفة نيويورك تايمز في صفحتها الأولى تقريرا إخباريا محزنا، وصفت فيه محنة شاب في الفلبين تعرض لكسر بسيط في ساقه بعد إعصار هايان (دراسة Bradsher, 2013). وظل لمدة خمسة أيام راقدا على سرير طبي في مستشفى محاطا بأولاده، في انتظار العلاج، ليقتضي نحبه في نهاية الأمر بسبب تلوث الإصابة.

ولا غرابة في أن تكون للكوارث آثار نفسية تدوم طويلا. فإضافة إلى التكلفة الإنسانية المباشرة والفورية، يؤدي وقوع الكوارث في الغالب إلى زيادة حدة الفقر وتقويض الرفاه الاجتماعي. وتكون البلدان النامية — وفئاتها السكانية الأكثر ضعفا — في وضع خطر بشكل خاص.

في المعركة ضد الكوارث الطبيعية، يمكن أن تعمل سياسة الاقتصاد الكلي ذات الفكر الاستشراقي على مساعدة البلدان في الاستعداد للضربة الحتمية وتخفيف أثرها

تعريف البنك الدولي) مقارنة بالبلدان الأخرى (دراسة Laframboise and Loko, 2012) (راجع الرسم البياني ٢). فمذ الستينات، كان نحو ٩٩٪ من

## الأشخاص الأضعف في المجتمع هم الضحايا الرئيسيين للكوارث الطبيعية.

ولكن بعد الكوارث الكبيرة، فإن الآثار تظل عادة قائمة على النمو والدخل. فينخفض النمو لدى البلد بمتوسط ٧٪ في السنة الأولى بعد وقوع الكارثة، وتكون خسائر الناتج المتراكمة بعد ثلاث سنوات من وقوعها أعلى بنحو ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي من الخسائر المباشرة الفورية. ويتراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنحو ٦,٦٪ في المتوسط و١٪ في البلدان منخفضة الدخل. ويكون الجفاف هو الأوسع تأثيراً، عدا في الدول الجزرية الصغيرة (مثل دول الكاريبي، راجع الإطارة)، التي تكون فيها الأعاصير هي الأشد تدميراً.

وبعد وقوع كارثة كبيرة، يتعين على صناعات السياسات أن يقرروا ما إذا كان ينبغي تمويل الإنفاق في حالات الطوارئ بخفض الإنفاق القائم أو تحويل مساره أو بالاقتراض. فإذا ارتئي أن الصدمة مؤقتة — أي أن التعافي المادي سيستغرق أقل من سنة — يكون من المنطقي الاقتراض لدعم الاقتصاد المحلي وموازنة الآثار العكسية للصدمة. ويساعد ذلك أيضاً في الحفاظ على دخول الأشخاص الأكثر تضرراً ودعم الفئات الأكثر ضعفاً. أما إذا كانت آثار الكارثة الطبيعية طويلة

الأشخاص المتضررين من الكوارث الطبيعية يعيشون في اقتصادات نامية (٨٧٪ في البلدان متوسطة الدخل، و١٢٪ في البلدان منخفضة الدخل)، و٩٧٪ من جميع الوفيات المتصلة بالكوارث الطبيعية حدثت في تلك البلدان (٦٤٪ في البلدان متوسطة الدخل، و٣٢٪ في البلدان منخفضة الدخل). وقياساً على مساحة الأرض وعدد السكان، فإن الدول الجزرية الصغيرة هي الأكثر معاناة من حيث تواتر وقوع الكوارث الطبيعية. ففي شرق منطقة البحر الكاريبي، يمكن أن يتوقع حدوث كارثة طبيعية كبيرة تتجاوز أضرارها ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي كل سنتين أو ثلاث سنوات.

وقد تم تجهيز الاقتصادات المتقدمة بشكل أفضل لاستيعاب تكاليف الكوارث الطبيعية وذلك لأن بإمكانها اللجوء إلى التأمين الخاص، والمدخرات المحلية الأعلى، والتمويل من السوق. فضلاً على ذلك، فإنها تخصص قدراً أكبر من مواردها للحد من مواطن الضعف بوضع وإنفاذ قوانين للبناء، على سبيل المثال.

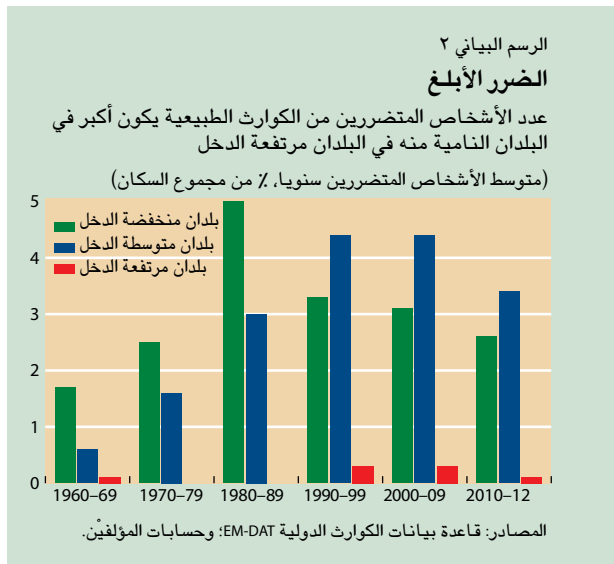
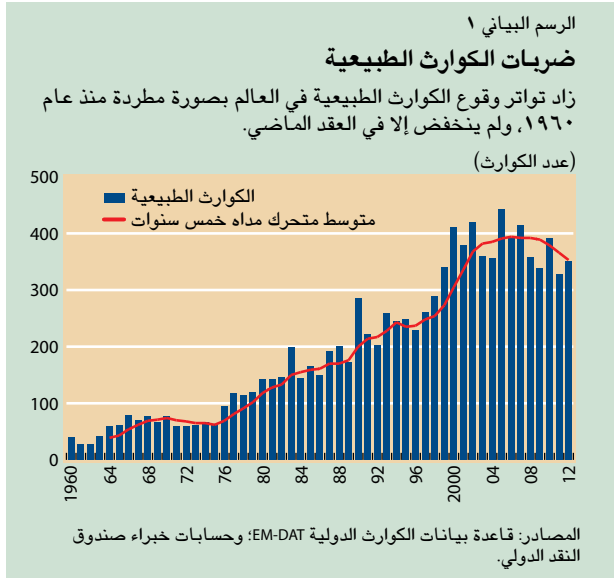
ورغم أن القيمة الدلالية للأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية تكون أكبر بكثير في الاقتصادات المتقدمة بسبب كمية رأس المال وتركزه، ولكن كنسبة مئوية من الثروة الوطنية والناتج فإن الضرر يكون عادةً أكبر في الاقتصادات النامية. فعلى سبيل المثال، قدرت التكاليف المباشرة للزلازل الكبير الذي ضرب اليابان في عام ٢٠١١ بنحو ٢,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ وفي هايتي، تجاوزت التكاليف المباشرة للزلازل ٢٠١٠ بكثير مجموع إجمالي الناتج المحلي في ذلك العام.

ويرجع أن الأشخاص في الاقتصادات النامية هم أكثر عرضة للعيش في المناطق المعرضة للخطر، وغالباً ما تكون لدى تلك البلدان بنية تحتية ضعيفة. وتعتمد البلدان النامية بدرجة أكبر على قطاعات مثل الزراعة والسياحة التي تعتمد على الطقس. وعلاوة على ذلك، تكون قطاعاتها الاقتصادية أكثر ترابطاً — مما يجعل اقتصادات تلك البلدان أكثر عرضة للصدمة في قطاعات أخرى، بما في ذلك من خلال البنية التحتية وصلات الملكية عبر القطاعات. ومع ذلك، تفتقر هذه الاقتصادات إلى آليات كافية للتجاوب مع حالات الطوارئ.

ويكون الأشخاص الأضعف في المجتمع، في كل من البلدان مرتفعة الدخل والبلدان منخفضة الدخل، هم الضحايا الرئيسيين للكوارث الطبيعية. إذ لا يكون لدى هؤلاء سوى مدخرات ضئيلة، إن وجدت، لتمويل الاستهلاك الراهن، ويؤدي تصرفهم في أي رأس مال محدود لديهم، مثل الماشية، إلى خفض قدراتهم الإنتاجية ودخولهم مدى الحياة. كذلك فإن مهاراتهم في العمل وفرص تنقلهم محدودة، ويؤدي وقوع آثار غير مباشرة، مثل التضخم، إلى الإضرار بهم بصورة غير متكافئة (غالباً ما يرتفع التضخم بعد حدوث كارثة طبيعية، عندما يؤدي النقص في السلع والخدمات الأساسية إلى ضغوط على الطلب). وتزيد كل هذه العوامل من الخسائر الدائمة في مجال الرفاه الاجتماعي.

### تكلفة اقتصادية

بعد حدوث كارثة طبيعية، يتقلص الناتج الاقتصادي ويتدهور عجز المالية العامة في الأجل القصير. وتتضرر إمكانات التصدير لدى البلدان أيضاً، مما يزيد العجز في التجارة والخدمات مع بقية العالم. ويمكن تخفيف حدة هذا الأثر من خلال المعونة والاستثمار الأجنبيين،



## تأثير الكوارث في منطقة البحر الكاريبي

منطقة الكاريبي هي واحدة من أكثر المناطق تعرضاً للكوارث في العالم. وتصنف بلدان الكاريبي من بين أكثر ٥٠ مكاناً في العالم تعرضاً للأخطار من حيث نصيب الفرد من الكوارث، وحجم الكوارث في الكيلومتر المربع (دراسة 2006، Rasmussen). فقد تعرضت المنطقة لأكثر من ٤٠٠ كارثة طبيعية بين عامي ١٩٥٠ و ٢٠١٢، منها ٢٦٧ إعصاراً مدارياً (عادة أعاصير غير حلزونية) و ١١٣ فيضاناً. وفي المتوسط، يوجد احتمال ١٤٪ أن يتعرض أي بلد في منطقة الكاريبي لعاصفة مدارية في أي وقت من العام، وفي معظم البلدان يتجاوز الاحتمال نسبة ١٠٪. ويكون أثر الكوارث الطبيعية التي تقع في منطقة الكاريبي كبيراً على النمو والديون. وتخلص دراسة Strobl (2012) إلى أن الإعصار المتوسط يخفض ناتج البلد المعني بنحو ١٪؛ وتخلص دراسة Acevedo (2013) إلى نتائج مماثلة بالنسبة للأعاصير والفيضانات الشديدة، ويكون الأثر أقل في حالة العواصف المعتدلة (٥،٠٪). وعادة ما يتبع النمو مساراً معيارياً

للتعافي: فلا تلبث أن تحدث ارتداداً إيجابية للنشاط بعد وقت قصير من الزلزال بفضل إعادة التأهيل والتعمير. ولكن عادة ما تكون هذه الارتدادة الإيجابية قصيرة الأجل وأقل من التأثير الأولي، مع حدوث أثر تراكمي سلبي على إجمالي الناتج المحلي. ويكون التأثير على الدين أشد. ففي الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي، ترتفع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بنحو ٥ نقاط مئوية في المتوسط في العام الذي تضرب فيه عاصفة (دراسة 2013، Acevedo). ولكن من منظور أوسع، تؤدي الفيضانات في الكاريبي إلى زيادة الدين بينما لا تحقق العواصف نفس الأثر. ويعزى ذلك جزئياً إلى أن الأعاصير تجذب تغطية إعلامية عالمية أوسع، مما يشكل قوة دافعة للمعونة وتخفيف أعباء الديون (دراسة 2007، Eisensee and Strömberg). في حين يكون تأثير الفيضانات محلياً بدرجة أكبر.

خارج المتناول تماماً. ويكون الأداء أفضل ما يكون في البلدان التي لديها نظم مالية عميقة وتغطية تأمينية مرتفعة، لأن المخاطرة تنقل إلى أطراف خارجية (حتى في حالة شركات التأمين المحلية من خلال سياسات إعادة التأمين)، وبالتالي يفرض الاستثمار أو التعمير على الدولة أعباء قليلة، أو لا يفرض أي أعباء. وقد أدى وقوع زلزالين كبيرين في نيوزيلندا في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، على سبيل المثال، إلى حدوث أضرار كبيرة — تقدر بنحو ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي — إلا أن تغطية شركات التأمين (٦٪ من إجمالي الناتج المحلي) نقلت جزءاً كبيراً من تكلفة إعادة التأهيل إلى الخارج. ولم يتقلص النشاط، بل في الواقع زاد النمو لاحقاً مع التعمير.

وبوجه عام، يمكن أن تكون استجابة السياسة الحكومية مزيجاً من التمويل الجديد والسحب من الاحتياطات، إلى جانب إحداث تعديل اقتصادي كلي بخفض الإنفاق وزيادة الضرائب. ويساهم صندوق النقد الدولي في هذه المرحلة، بما في ذلك كعنصر تحفيز لمقرضين آخرين، وبمساعدة الحكومات على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتصميم الاستجابة السليمة للسياسات لإرساء أساس التعافي.

## إدارة المخاطر

في حين أن معظم الكوارث الطبيعية لا يمكن منعها، فإن بحثنا يخلص إلى أنه يمكن القيام بمزيد من الجهود للحد من تكاليفها البشرية والاقتصادية والحد من خسائر الرفاه الاجتماعية الناجمة عنها. وخلصنا إلى أن هناك خطوات يمكن أن تتخذها الحكومات قبل وقوع كارثة لتخفيف حدة تأثيرها على الأشخاص والناتج، لا سيما في البلدان المعرضة بدرجة كبيرة لأخطار الكوارث لأسباب تتعلق بظروفها الجيوفيزيائية أو بظروف الطقس. وفي تلك المناطق، يكون من شأن وضع إطار للسياسات يراعي بصورة صريحة مخاطر الكوارث وتكاليفها أن يتيح للحكومات التأهب والاستجابة بشكل أفضل لصدمة الكوارث الطبيعية. وتندرج هذه التحضيرات في الركائز الأساسية لتقييم المخاطر والحد منها، والتأمين الذاتي ونقل المخاطر (راجع الجدول).

وهناك عدة عقبات تعترض اتخاذ منهج وقائي أكثر شمولاً للتجاوب مع الكوارث. فأولاً، يفتقر عدد كبير من البلدان إلى موارد الميزانية والقدرات الفنية والبشرية للتأهب للكوارث الطبيعية أو بناء السدود أو إعادة تجهيز المكاتب والمساكن بحيث تتحمل العواصف. وتكون المعوقات أكبر لدى البلدان التي تواجه مديونيات حرجية. وتعد هذه العوامل وضع آليات للحد من المخاطر أو التأمين الذاتي — أي، إما أن تدخر تحسباً ليوم عاصيب أو تحصل على التأمين في ذلك اليوم. وثانياً، توجد صعوبة في تخصيص موارد شحيحة يمكن إنفاقها في ظروف أخرى على أوجه الإنفاق الاجتماعي أو البنية التحتية

الأمد، فيجب أن يقوم الاقتصاد ببطء بتعديل أوضاعه ليتواءم مع التوازن الجديد، ويتعين أن تقوم الحكومة بتمهيد المرحلة الانتقالية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وفي الدول الجزرية الصغيرة والبلدان منخفضة الدخل، غالباً ما تؤدي الكوارث الطبيعية إلى زيادة الدين العام. وحتى مع وجود مساعدة خارجية وتدفقات من تحويلات العاملين بالخارج، يميل الدين العام إلى الارتفاع في الغالب. وفي شرق منطقة البحر الكاريبي، كانت هذه الزيادة المتصلة بالكوارث كبيرة. ولنأخذ على سبيل المثال الإعصار إيفان، الذي ضرب غرينادا في عام ٢٠٠٤. فقد تسبب هذا الإعصار في مصرع ٢٩ شخصاً وتشريد ٦٠ ألف شخص وفي أضرار قدرت بنحو ٨٩٠ مليون دولار أمريكي (١٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي). وانهار الناتج وارتفعت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار ١٥ نقطة مئوية في سنة واحدة فقط، لتصل إلى ٩٥٪. وقامت غرينادا في عام ٢٠٠٥ بإعادة هيكلة ديونها ولا تزال تواجه صعوبات في التعامل مع مشكلة الدين المرتفع اليوم.

ويعتمد تأثير الكوارث الطبيعية على عوامل كثيرة، منها حجم الاقتصاد وهيكله، وتركيز الأشخاص في المناطق المعرضة للخطر، ونصيب الفرد من الدخل، ومدى تطور النظام المالي. وتخلص دراسات حديثة إلى أن ارتفاع مستوى المهارات وتحسن المؤسسات (مثل الحكومات المحلية والخدمات الصحية والشرطة وسيادة القانون) وزيادة الانفتاح التجاري وزيادة الإنفاق الحكومي كلها عوامل تساعد على خفض التكاليف الاقتصادية المترتبة على وقوع كارثة طبيعية (دراسة 2009، Noy). فوجود مؤسسات أفضل ومستويات تعليمية أرفع لدى السكان يساعد على ضمان الفعالية والكفاءة في الاستجابة للكارثة، وجودة تخصيص المعونة الأجنبية، وسلامة إنفاذ تدابير هيكلية مثل قوانين البناء والقوانين المتعلقة بتحديد المناطق، وهو ما يساعد على خفض الأضرار لدى وقوع الكارثة. وإضافة إلى ذلك، فإن البلدان التي تتوفر لها مستويات مناسبة من احتياطات النقد الأجنبي وتطبق قيوداً على تدفقات رأس المال إلى الخارج يمكنها أن تتحمل بشكل أفضل مسألة هروب رأس المال الذي غالباً ما يعقب حدوث كارثة طبيعية.

وتكون معاناة البلدان أقل بعد وقوع كارثة طبيعية إذا كانت لديها نظم مالية أعمق، أي يكون لدى عدد أكبر من الأشخاص حسابات مصرفية ويكون لدى مزيد من الأسر المعيشية والشركات التجارية قروض مصرفية. وبوجه عام، يكون العجز المالي أكبر لدى البلدان التي توجد فيها نظم مالية متطورة كما تكون خسارتها من الناتج أقل. وتوفر أسواق الائتمان الأعمق إمكانيات أكبر للحصول على التمويل المحلي لتمويل التعافي، مما يقلل ضرورة الاقتراض من الخارج، الذي يمكن أن يستغرق الحصول عليه وقتاً أطول أو يمكن حتى أن يكون

المطلوبة بشدة، وخصوصا عندما يكون هناك دائما الاحتمال بأن «الكارثة الكبيرة» القادمة لن تقع قريبا. ولهذا السبب ينبغي أن تسترشد القرارات المتعلقة بالوقاية وتخفيف حدة الآثار بالجهود الرامية إلى تقييم احتمالات وقوع كارثة ومواطن الضعف الرئيسية.

وثالثا، يمكن أن تكون المعونة والتمويل في حالات الطوارئ حافزا قويا ولكن عقلانيا للاقتصادات النامية لعدم الاستثمار بمستويات كافية في الحد من المخاطر. وفي الواقع، نظرا لأن هذا التمويل يقدم بأسعار فائدة منخفضة للغاية، فقد لا يكون من المنطقي إنفاق موارد شحيحة قبل وقوع كارثة؛ وقد لا تبرر المصروفات العائد المتوقع. وعلى سبيل المثال، حصلت هايتي على تعهدات بقيمة ٩,٩ مليارات دولار أمريكي بعد زلزال ٢٠١٠، أي ١,٥ مرة قيمة إجمالي الناتج المحلي الاسمي للبلد. ولم يكن بمقدور البلد أن يدفع مبلغ مماثلا للتغطية التأمينية.

وأخيرا، من الممكن أن تستهين البلدان بمقدار زيادة احتمالات الكوارث بمرور الوقت، لا سيما الكوارث المتصلة بالمناخ.

وهل ينبغي أن نتكلم بالدولار والسنت في مواجهة المسألة الإنسانية؟ ينبغي أن يكون الركن الأول في السياسة العامة هو إنقاذ الأرواح، ولكن هناك أهمية أيضا للجهود المبذولة لخفض التكاليف الاقتصادية، التي تنطوي على تكاليف بشرية واجتماعية أخرى ويمكن أن تدوم لأجيال. وعندما يتم خفض التكاليف الاقتصادية تحرر الموارد للتأهب للكوارث والصمود في وجهها وتخفيف آثارها، وهو ما يمكن أن ينقذ الأرواح في المستقبل. ويجب أن يسأل صناع السياسات ما إذا كانت إدارة مخاطر الكوارث، من أعلى المستويات إلى أدناها، قد حظيت باهتمام كاف في عملية صنع القرار.

## التخطيط للمستقبل

يستخلص بحثنا من دراسات الحالة الأخيرة دروسا منها ما هو أساسي، ومنها ما هو أقل أهمية. وينتهي البحث إلى أن السياسات الاقتصادية الكلية الجديدة قبل الصدمات وبعدها تحدث فرقا. وبعض الدروس الأهم من غيرها أن وجود مجال في الميزانية للإنفاق في حالات الطوارئ يساعد على التخفيف من حدة الأزمة وحلها، وأن وجود تغطية تأمينية وانخفاض الدين العام يعززان مرونة الإنفاق الحكومي إذا ما نشأت احتياجات للتعمير، وأن الاستثمار العام في الحد من المخاطر يكون له مردود جيد بمرور الوقت.

ومن الأمور الأقل وضوحا، ولكن لها نفس القدر من الأهمية، أن هناك مجالا كبيرا للتحسين في أطر السياسات الحكومية لتحسين إدارة المخاطر والحد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية (راجع الجدول). وفي المناطق المعرضة للمخاطر، ينبغي أن يقدر صناع السياسات

## ركائز إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية

تقييم المخاطر	الحد من المخاطر	التأمين الذاتي	نقل المخاطر
جمع البيانات وتقييم احتمالات وقوع كارثة طبيعية	اتخاذ تدابير للحد من أوجه القصور المادية وتحسين تخطيط المالية العامة	بناء المدخرات والاحتياطيات	تعزيز التأمين وإعادة التأمين
تقييم مواطن الضعف البشرية والمادية	الشروع في الانتقال وإعادة البناء وإعادة المواءمة والسيطرة على الفيضانات، وما إلى ذلك	بناء صندوق للاحتياطيات وأرصدة وقائية وما إلى ذلك	الترتيب للتأمين على الصعيد العالمي، وتجميع التأمين (مثل مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي)
دمج المعلومات في إطار المالية العامة والخطط الإنمائية	وضع قوانين البناء وتركيب أجهزة إنذار، واستجابة لحالات الطوارئ، وما إلى ذلك	إنشاء مرفق للديون، وسندات للكوارث الطبيعية، ومرافق لدى المؤسسات المالية الدولية، وما إلى ذلك.	
ملاحظة: تهدف هذه الركائز إلى توجيه صياغة السياسات وضمان التخطيط الشامل، وليس توفير تتابع معين من الخطوات.			

احتمال وقوع الصدمات وتحديد مواطن الضعف المحلية. ويمكنهم بعد ذلك دمج هذه المعلومات في خطط للطوارئ، والاستثمار في الحد من المخاطر، والتأمين، والتأمين الذاتي، والاستجابة للكوارث.

ويتعين أن تتسم السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق بالمرونة، بحيث تسمح بسرعة إعادة توزيع الإنفاق عند الضرورة. ويمكن أن يؤدي التنسيق مع الشركاء الأجانب قبل وقوع الكارثة إلى حشد المساعدة الخارجية من أجل الحد من المخاطر، وهو ما يرجح أن يكون له عائد أكبر من المساعدة الطارئة بعد الواقعة.

وهناك أيضا حاجة ماسة إلى تحسين التعاون بين الشركاء الأجانب بعد وقوع الكوارث الطبيعية، وخصوصا في البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات القدرات الإدارية المحدودة.

والتأمين هو أفضل طريق للحد من التكاليف الحقيقية للكوارث الطبيعية دون زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق. وقد ظهرت في السنوات الأخيرة بعض الأدوات المبتكرة، ولكن بإمكان المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لتجميع الموارد والأفكار لمساعدة البلدان المعرضة للمخاطر. ومن أمثلة تلك الأدوات مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي وقد قام مؤخرا بدعم أعمال الإغاثة الفورية في بلدان منطقة الكاريبي. غير أن ضعف المراكز المالية للبلدان تسبب في قصور تأمينها لدى المرفق ولذلك لا تزال معرضة للصدمات.

وهذه الاقتراحات هي اقتراحات عملية للسياسات من أعلى إلى أسفل للنظر فيها في وقت الهدوء بين العواصف الحتمية. ومعظم البلدان تنتظر إلى أن تقع الكارثة التالية ثم تحاول جمع ما تبعثر بسرعة. وبدلا من ذلك ينبغي أن يقوم صناع السياسات وشركاؤهم الأجانب بدمج طرق جديدة وأفضل لإدارة المخاطر والحد من التكاليف قبل وقوع الكارثة. فمن شأن ذلك أن ينقذ أرواحا، ويقلل من المعاناة، ويوفر المال. ومن شأن ذلك أن يحول دون وقوع ضحايا بلا ضرورة — مثل الشاب الذي كسرت ساقه في الفلبين. ■

نيكول لافرامبواز نائب رئيس قسم وسباستيان أسيفيدو اقتصادي، وكلاهما في إدارة نصف الكرة الغربي بصندوق النقد الدولي.

المراجع:

Acevedo, Sebastian, 2013, "Debt, Growth and Natural Disasters: A Caribbean Trilogy" (unpublished; Washington: The George Washington University).

Bradsher, Keith, 2013, "Death after the Typhoon: It Was Preventable," The New York Times, November 15.

Eisensee, Thomas, and David Strömberg, 2007, "News Droughts, News Floods, and U.S. Disaster Relief," Quarterly Journal of Economics, Vol. 122, No. 2, pp. 693-728.

Laframboise, Nicole, and Boileau Loko, 2012, "Natural Disasters: Mitigating Impact, Managing Risks," IMF Working Paper 12/245 (Washington: International Monetary Fund).

Noy, Ilan, 2009, "The Macroeconomic Consequences of Disasters," Journal of Development Economics, Vol. 88, No. 2, pp. 221-31.

Rasmussen, Tobias, 2006, "Natural Disasters and Their Macroeconomic Implications," in The Caribbean: From Vulnerability to Sustained Growth, ed. by Ratna Sahay, David Robinson, and Paul Cashin (Washington: International Monetary Fund), pp. 181-205.

Strobl, Eric, 2012, "The Economic Growth Impact of Natural Disasters in Developing Countries: Evidence from Hurricane Strikes in the Central American and Caribbean Regions," Journal of Development Economics, Vol. 97, No. 1, pp. 130-41.